Global Initiative Against Impunity
Making Justice Work

Co-funded by the European Union

دعوة لتقديم العروض

المبادرة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب المتعلق بالجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: لتأخذ العدالة مجراها

المبادئ التوجيهية لتقديم الدعم المالي للأطراف الخارجية في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب

تاريخ الدعوة لتقديم العروض	17 يوليو 2024
أخر موعد للتقديم	17 أغسطس 2024، في الساعة 23:59 بتوقيت وسط أوروبا
يتراوح مبلغ المنحة بين:	30,000 يورو – 80,000 يورو
مدة المشروع	من 6 إلى 18 شهرًا

المعلومات الأساسية

خلال العقود الماضية، ظهرت العديد من المبادرات التي تدعو لمكافحة الإفلات من العقاب والسعي لتحقيق العدالة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية. ولكن، على الرغم من التقدم المحرز الذي حققته هذه المبادرات، لا يزال هناك بعض التحديات القائمة التي تضم مشكلات متعددة، ومنها النُهُج المجزأة التي تتبعها الجهات المُكلفة بالمساءلة وضعف مشاركة الضحايا والناجين في إجراءات تحقيق العدالة، بالإضافة إلى انتشار المعلومات المضللة التي تقوض أصوات أولئك الذين يعملون من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، وضعف أنظمة العدالة. علاوةً على ذلك، لا زال هناك بعض الفجوات في توثيق الانتهاكات وعدم الالتزام بالقانون الدولي وأيضًا العجز عن معالجة الأسباب الجذرية لمسألة الإفلات من العقاب. وبالتالي، لا زلنا نعاني من ضعف المساءلة، وسيادة الإفلات من العقاب وتفاقم المظالم واستمرار الانتهاكات، فضلًا عن ضعف الثقة في المؤسسات المعنية واستمرار الصراعات، مما يؤدي إلى استمرار حلقات العنف. وقد ساهمت هذه التحديات في تسليط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر اتساقا وشمولًا من أجل تحقيق العدالة والمساءلة.

المبادرة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب: لتأخذ العدالة مجراها

المبادرة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب المتعلق بالجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: **لتأخذ العدالة مجراها"** هي برنامج بدأه الاتحاد الأوربي وشارك في تأسيسه، حيث يهدف إلى تعزيز العدالة الشاملة والمتكاملة وأيضًا تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويُنفذ هذا البرنامج بواسطة اتحاد مكون من تسع منظمات واثنين من الشركاء المساعدين، وهم على النحو التالي:

- منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان
- المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)
- الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH) بصفته الهيئة الرئيسة

- التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC)
- معهد أوشفيتز لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية ((AIPG، شريك مساعد
- لجنة الحقوقيين الدولية ((ICJ، شريك مساعد
- منظمة مراقبة الإفلات من العقاب (IW)
- البرلمانيون من أجل التحرك العالمي (PGA)
- منظمة ريدرس
- منظمة ترايل إنترناشيونال
- منظمة مبادرات المرأة من أجل العدالة بين الجنسين (WIGJ)

ومن خلال تضافر هذه الجهود التعاونية، يسعى البرنامج إلى تعزيز الاستجابة العالمية للجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يعزز ثقافة المساءلة واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

المبادئ التوجيهية لتقديم الدعم المالي للأطراف الخارجية

يستند مخطط تقديم الدعم المالي للأطراف الخارجية في عملياته وتطويره إلى المبادئ التوجيهية التالية:

الاستدامة: يتعين أن يرد في العروض المقدمة توضيحًا بشأن إمكانية استدامة أنشطتها بعد فترة الدعم المالي، والذي قد يساهم في إحداث تأثير طويل الأجل في هذا المجال.
معقولية التكلفة والفاعلية من حيث التكلفة: يتعين أن تكون ميزانية المشروع معقولة من حيث التكلفة (تُخصيص الموارد للأنشطة الملائمة لتحقيق الأهداف)، كما يتعين أن تكون الميزانية المخصصة فعالة من حيث التكلفة (استخدام الموارد المخصصة بطريقة فعالة).
الشمولية: يتعين على الجهة مقدمة الطلب إظهار الشمولية في النهج الذي تتبعه، مما يضمن أن الأنشطة تفيد المجتمعات المختلفة وأصحاب المصلحة المتضررين من مسألة الإفلات من العقاب.
الالتزام: يتعين على الجهة مقدمة الطلب الالتزام باللوائح والمبادئ التوجيهية الموضحة في عقد الدعم المالي، بما في ذلك الالتزام بمتطلبات الإدارة المالية وتقديم تقارير.

1. أهداف ونطاق تقديم الدعم المالي للأطراف الخارجية

يدعم مخطط تقديم الدعم المالي للأطراف الخارجية المشاريع التي تعالج الفجوات والقضايا التي يعوزها الاهتمام والتوثيق، بحيث يضمن اتباع نهج شامل للعدالة الانتقالية. ومن المتوقع أن تساهم العروض المقدمة للمشروع في اتخاذ إجراءات متكاملة من أجل تحقيق العدالة الشاملة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

لذلك، يتعين أن تتوافق العروض المقدمة للمشروع مع واحد أو أكثر من **الأهداف المحددة التالية**:

- زيادة فاعلية ومشاركة أصحاب الحقوق (الضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني) في تنفيذ إجراءات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
- تعزيز فاعلية أطر وأنظمة المساءلة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وضمان تحقيق العدالة التي تركز على الضحايا والتي تستند إلى معرفة تأثير الصدمات والعدالة الانتقالية بين الجنسين.

علاوةً على ذلك، يتعين أن تساهم العروض المقدمة للمشروع في تحقيق واحدة أو أكثر على الأقل من النتائج المتوقعة التالية:

- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والضحايا والناجين (أصحاب الحقوق) على المطالبة بحقوقهم في تحقيق العدالة والوصول إلى الحقيقة وجبر الضرر الناتج عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إنفاذ التزامات الدول (الجهات المسؤولة) بمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبر الضرر الناتج عنها.
- زيادة تقديم الدعم القانوني وغير القانوني (الصدمات/النفسية، والأمن والشؤون المالية والترجمة) الذي يُراعي المنظور الجنساني ويركز على الضحايا والذي يستند إلى معرفة تأثير الصدمات على الضحايا والناجين في جميع مراحل إجراءات تحقيق العدالة والمساءلة الشاملة.
- زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني على قيادة شبكات العدالة والمساءلة وآليات تبادل المعارف.
- زيادة معدل توثيق حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إجراء البحوث التحليلية التي تتعلق بالعدالة والمساءلة.
- تعزيز نظام إدارة المعارف من أجل مراقبة منظمات المجتمع المدني ومناصرتها، وزيادة فاعلية المشاركة في المساءلة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (منصة الموارد الإلكترونية للمبادرة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب).
- زيادة فرص الحوار الوطني بين الجهات المعنية بتحقيق العدالة وواضعي السياسات (الجهات المسؤولة) والضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني (أصحاب الحقوق) حول إصلاح الأنظمة القانونية والقوانين المحددة وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- زيادة فرص الحوار الدولي بين المحكمة الجنائية الدولية وجهات إنفاذ آليات المساءلة الدولية الأخرى (الجهات المسؤولة) والضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني (أصحاب الحقوق)، وذلك فيما يتعلق بالمساءلة.
- زيادة المعرفة والوعي لدى صناع القرار المحليين (الجهات المسؤولة) بشأن مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة وتعزيز تحقيق العدالة للضحايا والتي تستند على معرفة تأثير الصدمات والعدالة الانتقالية بين الجنسين، وذلك في إطار نظام روما الأساسي وغيره من آليات العدالة الجنائية الدولية.
- زيادة فرص الحوار الإقليمي والدولي بين صناع القرار المعنيين ومنظمات المجتمع المدني والضحايا حول تعزيز تنفيذ التشريعات القائمة والتي تتعلق بالعدالة الجنائية الدولية.

2. المخصصات المالية

سيبلغ الحد الأدنى للمبلغ المقدم في كل منحة 30,000 يورو، بينما يصل الحد الأقصى للمبلغ إلى 60,000 يورو. وفي حالات استثنائية، يتم توفير منح تصل إلى 80.000 يورو، وذلك عندما يتطلب المشروع مستوى أعلى من الدعم المالي من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة (على سبيل المثال، عند الحاجة إلى مشاركة المنظمات الإقليمية أو الدولية في ورش العمل الاستراتيجية أو من أجل تعزيز المشاركة التنظيمية على المستوى الإقليمي).

يمكن لمنظمات المجتمع المدني التقدم بالطلب عدة مرات، لكن لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الممنوح على مدار الأربع سنوات 60,000 يورو، وفي بعض الحالات الاستثنائية يمكن أن يصل المبلغ إلى 80,000 يورو. يتم تقييم مبلغ الدعم المالي لكل حالة بناءً على معايير محددة ومصممة خصيصًا وفقًا لاحتياجات الجهة مقدمة الطلب وطبيعة أنشطتها.

3. الأهلية

لتكون الجهة مقدمة الطلب مؤهلة للحصول على المنحة، يتعين عليها:

- أن تكون منظمة مجتمع مدني مسجلة، بما في ذلك المنظمات العاملة خارج بلد منشأها. وسيتم النظر خلال هذه الدعوة لتقديم العروض في أهلية طلبات منظمات المجتمع المدني غير المسجلة. وتشتمل منظمات المجتمع المدني على تلك المنظمات التي تأسست لأغراض غير ربحية لتنفيذ مهمة أو أولوية استراتيجية محددة في مكافحة الإفلات من العقاب.
- أن تكون منظمة مجتمع مدني تم تأسيسها لأغراض غير ربحية وتشارك بفاعلية في وضع الإجراءات القضائية، وتلك التي تتعاون مع صناع القرار في مكافحة الإفلات من العقاب أو العمل على إجراءات العدالة والمساءلة الشاملة أو كلاهما.
- أن يكون لديها القدرة والاستعداد الكافي لإدارة الدعم المالي المطلوب وتقديم تقارير عن استخدامه وتأثيره.

3-1 الإجراءات المؤهلة

3-1-1 مدة الإجراء

يتعين أن تكون فترة التنفيذ 6 أشهر بحد أدنى و18 شهرًا بحد أقصى مع إمكانية إجراء تغييرات طفيفة لا تتضمن أي تمويل إضافي (مثل إعادة التخصيص الجزئي للأموال الحالية أو تمديد الفترة بدون زيادة التكلفة).

3-1-2 قائمة الأنشطة الثابتة

ندعوا الجهة مقدمة الطلب إلى إعداد عروض تشمل نشاطًا واحدًا أو أكثر من الأنشطة التالية:

- أنشطة بناء القدرات، مثل التدريب على المهارات وتبادل الخبرات وورش عمل تتعلق بالدروس المستفادة حول القضايا المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب مثل منهجية مراقبة وتوثيق أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني واستخدام أدوات التحقيقات المفتوحة المصدر وأمن البيانات، والحفاظ عليها على المدى الطويل وإدارة السجلات والمحفوظات، وتحليلات المخاطر/الأمن/النزاعات.
- عقد ندوات وورش عمل وفعاليات واجتماعات من أجل تيسير الحوار مع الجهات المعنية بتحقيق العدالة وصناع القرار.
- عقد ورش عمل استراتيجية مع العديد من منظمات المجتمع المدني من بلد واحد أو من عدة بلدان من أجل وضع استراتيجيات لمكافحة الإفلات من العقاب.
- التوثيق (بعثات تقصي الحقائق/التحقيقات الجنائية) وإعداد التقارير والدراسات لجمع الأدلة.
- الأعمال القانونية التي تتعلق بإقامة/إعداد القضايا والأعمال ذات الصلة بالقضايا.
- إعداد موجزات للسياسات واستطلاعات الرأي والأبحاث والدراسات اللازمة من أجل تحليل المسائل المتعلقة بالعدالة.
- المشاركة في الفعاليات الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب مثل جمعية الدول الأطراف أو أنشطة أو مبادرات الاتحاد.
- تنفيذ حملات التوعية والمناصرة.
- إعداد البرمجيات الخاصة بقواعد البيانات من أجل تأمين البيانات المتعلقة بجمع الأدلة.
- تقديم الدعم الشامل للضحايا والناجين، مثل الدعم القضائي والطبي والنفسي والاجتماعي أو غير ذلك.
- تقديم الدعم للضحايا في الإجراءات القانونية.
- تعزيز المشاركة التنظيمية.
- تقديم الدعم للمنظمات ذات الصلة بالضحايا والجهات الفاعلة على مستوى القواعد الشعبية ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم مجموعات الضحايا للقيام بأعمالها.
- الالتزام بالدستور المحلي والوطني للتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية أو تعزيز مشاركة المنظمات في مبادرات التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية أو كلاهما.
- إطلاق مبادرات تعزيز التفاهم ومناصرة المجتمع المدني فيما يتعلق بالقضايا الناشئة مثل الإبادة البيئية وضعف تحقيق العدالة وقضايا المساواة وغيرها من القضايا التي تم تحديدها لكي تتوافق مع نتائج الإجراء.

2-3 التكاليف المؤهلة

يجب أن تكون التكاليف على النحو التالي لكي تُعتبر مؤهلة:

- موضحة في العرض الخاص بالميزانية المقدرة.
- متكبدة خلال فترة التنفيذ.
- ضرورية لتنفيذ أنشطة المشروع.
- يمكن تحديدها والتحقق من صحتها؛ وعلى وجه التحديد، يجب أن تكون مسجلة في السجلات المحاسبية ومدعومة بالمستندات المالية؛
- معقولة وفعالة من حيث التكلفة، وتتوافق مع مبادئ الإدارة المالية السليمة والمشتريات والتشريعات الضريبية والاجتماعية المعمول بها؛
- شاملة لضريبة القيمة المضافة المباشرة والضرائب التي تم دفعها أثناء تنفيذ المشروع ولكن لا يمكن استردادها من المستفيدين من المنح.

لا يمكن اعتبار التكاليف التالية مؤهلة: الديون، والمكافآت المدرجة في تكاليف الموظفين، ومخصصات الخسائر والالتزامات المستقبلية، ورسوم الفائدة السلبية التي يفرضها البنك، والائتمان للأطراف الخارجية، وخسائر صرف العملات، والتكاليف المعلنة الممولة من الصناديق / الجهات المانحة الأخرى المؤهلة للتمويل المزدوج والمساهمات العينية والتطوعية.

4. معايير الاستبعاد

يتم استبعاد الجهات مقدمة الطلب من المشاركة في عملية الاختيار في الحالات التالية:

- إذا لم تستوفِ المنظمة معايير الاختيار المنصوص عليها في النقطة 3-الأهلية، في هذه المبادئ التوجيهية.
- إذا لم تلتزم المنظمة بشرط منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- إذا ثبت أن الممثل القانوني للمنظمة مذنب بارتكاب سوء سلوك مهني خطير.
- إذا واجه ممثلو المنظمة تضارب المصالح أو لم يلتزموا بسياسة مكافحة الفساد والشكاوى الخاصة بمنظمة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمة إمبيونيتي ووتش .
- إذا كانت المنظمة مدرجة في قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي:

./https://www.sanctionsmap.eu

- إذا كانت المنظمة تلجأ للعنف أو للتحريض على العنف أو لجأت له من قبل.

5. كيفية التقديم

يوضح الجدول التالي خطوات عملية التقديم بتسلسلها الزمني.

الخطوات	الوصف
1- الدعوة لتقديم العروض	يتم فتح الدعوة لتقديم العروض في 17 يوليو 2024؛ ويكون التقديم مفتوحًا لمدة شهر أمام الراغبين لتقديم طلباتهم باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى جميع المستندات ذات الصلة، وفي حال عدم تقديم أي من المستندات، تحصل الجهات مقدمة الطلب على إشعار بذلك ويجب عليها تقديم المستندات المطلوبة بأسرع ما يمكن.
2- جلسات تعريفية عبر الإنترنت	عقد جلسات تعريفية بهذه الدعوة عبر الإنترنت باللغة الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والروسية والعربية؛ • عقد جلسة تعريفية لمدة ساعة باللغة الإنجليزية، في يوم 23 يوليو، في الساعة 11:00 بتوقيت وسط أوروبا • عقد جلسة تعريفية لمدة ساعة باللغة الإسبانية، في يوم 23 يوليو، في الساعة 17:00 بتوقيت وسط أوروبا • عقد جلسة تعريفية لمدة ساعة باللغة الروسية، في يوم 24 يوليو، في الساعة 10:00 بتوقيت وسط أوروبا • عقد جلسة تعريفية لمدة ساعة باللغة العربية، في يوم 24 يوليو، في الساعة 14:00 بتوقيت وسط أوروبا • عقد جلسة تعريفية لمدة ساعة باللغة الفرنسية، في يوم 25 يوليو، في الساعة 11:00 بتوقيت وسط أوروبا يمكن للمنظمات الراغبة في حضور الجلسات التعريفية التسجيل عبر الرابط التالي. وسيتم إغلاق التسجيل في يوم 22 يوليو في الساعة 12:00 بتوقيت وسط أوروبا
3- الموعد النهائي وتقديم الاستفسارات	يتم إغلاق باب تقديم الطلبات في يوم 17 أغسطس في الساعة 23:59 بتوقيت وسط أوروبا ويجب إرسال العروض إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: makingjusticework@civilrightsdefenders.org يجب إرسال الاستفسارات إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي:inquiries.makingjusticework@civilrightsdefenders.org
3- التقييم والموافقة	عقب الانتهاء من المراجعة وعملية الاختيار، يتم إشعار المتقدمين المقبولين من خلال البريد الإلكتروني في سبتمبر 2024. يتعاون فريق المشروع مع المستفيدين من المنح لتحديد المؤشرات التي سيتم مراقبتها وإعداد تقارير بشأنها خلال تنفيذ المشروع.

5.1 محتوى الطلب وصيغته

يجب على المتقدمين إكمال طلبهم وتقديمه باللغة الإنجليزية، كما يجب أن يتكون العرض المقدم مما يلي:

- عرض سردي يوضح تفاصيل الإجراء (استخدام النموذج في المرفق 1)
- عرض الميزانية باليورو (استخدام النموذج في المرفق 2)
- إثبات التسجيل (للمنظمات المسجلة). أحدث تقرير سنوي للمنظمة أو البيانات المالية أو كلاهما (إن وجد).
- مستند داعم يوضح تفاصيل السداد (مستند مصرفي أو لقطة شاشة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت)

2-5 دمج النهج القائم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والقضايا البيئية

ندعوا الجهات مقدمة الطلب باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للتركيز على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل مرحلة، حيث يؤكد هذا النهج على تمكين أصحاب الحقوق، وضمان مشاركتهم وإشراكهم على نحوٍ فعال، مع محاسبة الجهات المسؤولة.

ندعوا بشدة إلى تعزيز القيادة النسائية والمشاركة النشطة في المشاريع، إلى جانب إدماج الجوانب الجنسانية في نطاقها المواضيعي، تماشيًا مع مبادئ الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين؛ كما يتم حث الجهات مقدمة الطلب للحصول على المنح على الالتزام بلوائح سياسة البيئة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وتعزيز المسؤولية البيئية والحفاظ عليها وتخفيف الآثار الواقعة عليها في مشاريعهم، حيث أن العمل من أجل كلًا من المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية يضمن مساهمة المشاريع في خلق مستقبل أكثر شمولًا ويتحلى بحس المسؤولية البيئية.

6. اتفاقية الدعم المالي وإعداد التقارير

عقب قرار تقديم المنح، تُبرم الجهة مقدمة الطلب اتفاقية الدعم المالي مع منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان ويتلقى الدليل التوجيهي بالإضافة إلى نماذج إعداد التقارير. وبشكل عام، تتكون عملية إعداد التقارير من تقارير مكتوبة يتم تقديمها في موعد أقصاه شهر واحد بعد اكتمال المشروع:

- تقرير المشروع السردي، الذي يتتبع المؤشرات المتفق عليها بشكل مشترك لتنفيذ المشروع والأداء.
- تقرير مالي للمشروع مع قائمة مفصلة بالنفقات، ملحق بوثائق داعمة لأغراض التحقق المالي اللاحقة.

يجب إعداد تقرير مرحلي للمشاريع التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أكثر بعد 6 أشهر من تنفيذها لتوضيح حالة المشروع، ويتم اعتماد تقريرًا مرحليًا ليكون أساسًا للمصروفات المالية فيما بعد.

من خلال توقيع الجهة مقدمة الطلب على اتفاقية الدعم المالي، فإنها تخول منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان والمفوضية الأوروبية للوصول إلى المستندات المتعلقة بالمشروع وسجل النفقات، كما يتم معالجة المعلومات الشخصية بما يتفق مع سياسة الخصوصية الخاصة بمنظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تحكمها اللائحة العامة لحماية البيانات.

7. مراقبة وتقييم تنفيذ المنح

7-1 العناصر الرئيسية لعملية المراقبة والتقييم

تحديد المؤشرات: يتعاون فريق المشروع مع المستفيدين من المنح لتحديد المؤشرات التي يتم متابعتها وإعداد تقارير بشأنها خلال مدة المشروع.

التقرير المرحلي والتقرير النهائي: يجب على المستفيدين من المنح تقديم تقرير مرحلي موضحين به أنشطتهم وما يواجهون من تحديات وإنجازاتهم.

تقييم المخاطر: يحدد المستفيدون من المنح المخاطر المحتملة وإجراءات التخفيف المقابلة لها والتي ستخضع للتقدير ويتم اتباعها خلال فترة المنحة ومن ثم تخضع للتقييم في نهاية المشروع.

التقييم الميداني والحوار: تستهدف التقييمات الميدانية أنشطة المشروع، والتواصل مع المنظمات، وتقييم التقدم المحرز والجودة، كما سيحافظ فريق المشروع على الحوار المستمر مع المستفيدين من المنح بشأن حقوق الإنسان، ومستجدات المسائل الأمنية، وبناء القدرات.

التقييم اللاحق: يجب على المستفيدين من المنح المشاركة بشكل نشط في أنشطة التقييم من خلال تبادل الأفكار والخبرات المستمدة من جهودهم التنفيذية وأن يكونوا مستعدين للمشاركة في تمارين التقييم التي تقوم بها المنظمة المانحة أو السلطة المتعاقدة (على سبيل المثال، المفوضية الأوروبية)، مع توضيح النجاحات والتحديات والدروس المستفادة.

8. المرفقات

المرفق 1: نموذج عرض المشروع

المرفق 2: نموذج الميزانية في العرض